

العراق بعد تنظيم الدولة.. على كف كركوك

مركز إدراك للدراسات والاستشارات

مايو/ أيار 2017

IRAK

FOR STUDIES & CONSULTATIONS • للدراسات والاستشارات

وفق وقائع الميدان اقتربت ساعة تنظيم الدولة في العراق، لتنتشق مجدداً كثير من الأعمار ولعل أبرزها سيكون قمر كركوك التي تقع في القلب من مسألة تقاسم تركة البغدادي.

ولأن أهل العراق تعودوا الحديث عن رغباتهم انطلاقاً من مرجعية تاريخية أو دينية سيجد الباحث في مسألة كركوك سيلاً متقطعاً أو متوازيًا من الأسانيد التاريخية والدينية التي تسوق لطموحات كل فريق في كركوك ليكون السؤال الأول من هم فرقاء كركوك.

أ - الكرد

يقول الكاتب والسير اليميني عبد الوهاب العمراني في كتابه "رؤية يمنية في أدب الرحلات.. مشاهدات وانطباعات من الشرق والغرب": "اللافت هو النار التي تستقبل زائر كركوك ليلاً ونهاراً وتسمى بالنار الأزلية لأنها تنبعث من أقدم وأكبر الحقول النفطية في العراق "حقل بابا كركر" حيث أخذ السومريّ والبابليّ والآشوريّ الإسفلت من هذا الحقل لتعبيد شوارعهم .

يتابع السير العمراني سرداً تاريخياً هو محل إجماع بالنسبة لدارسي تاريخ العراق أن ما يعرف الآن بمدينة كركوك أقيم على بوائد المدينة الآشورية القديمة أرابخا التي يقدر عمرها بحوالي 5000 سنة وأرابخا هذه أي كركوك حالياً بسبب موقعها الجغرافي المهم شهدت معارك عديدة بين البابليين والآشوريين في فترات زمنية مختلفة .

أصبحت أرابخا أو كركوك جزءاً من الإمبراطورية الأكديّة في الألف الثالث ق.م ثم استولى الكوثيون على أقسام كبيرة منها والكوثيون - كما يقول أبو " التاريخ الكردي " المؤرخ العراقي الكردي محمد أمين زكي في كتابه خلاصة تاريخ الكرد وكرديستان -

هم من الأقسام الجبلية التي كانت تستوطن أواسط جبال زاغروس في شمال غرب إيران وجنوب شرق الأناضول وجمهورية أرمينيا الحالية وكانت أربيل وكركوك من قواعدهم الرئيسة ثم اختاروا أرابخا مركزاً لحكمهم سنة 2211 - 2120 ق.م

ما يعطي الأكراد حقاً تاريخياً في مدينة كركوك استخلصته من الكوثيين على اعتبار أنهم هم الذين وضعوا اللبنة الأولى لبناء هذه المدينة وهم الذين يمثلون الأصول الأولى للشعب الكردي .

لكن بعض المؤرخين الغربيين لهم رأي آخر من أمثال [لويس وماكدويل](#) الذي يقول " من المشكوك فيه جداً أن يكون الأكراد مجتمع عرقي منطقي مترابط من ناحية النسب وشعور الأكراد بالتماسك القومي ينبع من فكرة قد تكون زائفة وهي النسب واللغة المشتركة " .

رأى بعض المؤرخين الأوروبيين هذا يدعمه ما قام به البريطانيون من تبني الشعور القومي الكردي لاعتقاد لندن بأنه يساعد في خلخلة أركان الإمبراطورية العثمانية ما ساعد في ظهور حالة المثقف الكردي صاحب التصورات القائلة بكمال عرق الأكراد.

ب - الكلدو آشوريين

يرى الكلدو آشوريين أن كركوك كانت مركزاً للنساطرة المسيحيين وهو الحق التاريخي الذي يتشبهون به في المدينة وهذا يدعمه بشكل أو بآخر الباحث والمؤرخ نجاه كوثر أو غلو في كتابه " من حوادث كركوك " والكتاب يشير إلى أن الكلدانيين هم من السكان الأصليين لكركوك عندما بين أنه في العام 1749م تم قبول مذهب الكاثوليك رسمياً من قبل نصارى التركمان الذين يعيشون في كركوك وأطلق عليهم بعدها " الكلدانيون " كذلك أشار الباحث أو غلو إلى أنه في العام 1862م تأسست كنيسة الكلدان في قلعة كركوك وتعرف باسم أم الأحزان .

ج - التركمان

من القطعيات في كتب المؤرخين أن تسمية التركمان تعني حصراً العرق التركي ومصطلح التركمان أطلق على قبائل الأغوز بعد اعتناقهم الإسلام ويعود تاريخ التركمان في العراق إلى سنة 54 هجرية عندما أرسل القائد الأموي عبيد الله بن زياد 2000 من الأتراك إلى البصرة كما يذكر الطبري في "تاريخ الأمم والملوك"

ومنذ ذلك التاريخ يمكن القول إن التواجد التركماني بدأ في كركوك وغيرها حتى وصل ذروته في العصر العباسي على يد الخليفة المعتصم ولا يمكن التغافل عن الحضور العربي كذلك بعد أن دابت كركوك في الدولة الإسلامية الفتية إبان فتح العراق بأكمله .

ويجمع المؤرخون العراقيون أن اللغة التركية هي اللغة السائدة في الأسواق والدوائر الرسمية والمدارس في مدينة كركوك حتى أربعينيات القرن الماضي وذلك كنتيجة طبيعية لسيادة الحكم العثماني لأكثر من خمسة قرون في العراق .

تخبر الأحداث المجمع عليها تاريخياً أن كركوك ستشهد بعد انهيار الدولة العثمانية بداية النمط الدراماتيكي والغامض والمؤلم لسكانها وهو ما يسلط الضوء على أدوار الفرقاء الإقليميين والدوليين وعلى رأسهم حينها بريطانيا .

دور بريطانيا كما سيظهره السرد التاريخي القادم مهم جداً في التأسيس لمشكلة كركوك قانونياً على الأقل بدءاً باتفاقية سايكس بيكو بين فرنسا وبريطانيا التي تم الوصول إليها بين شهري نيسان وأيار من سنة 1916 وقضت بتبعية ولاية الموصل ومن ضمنها كركوك للنفوذ الفرنسي .

ثم جاء دور اتفاقية مودروس في 30 تشرين الأول 1918 لتتنص على فصل قرابة 90% من أراضي ولاية الموصل عن الدولة العثمانية لكن في 15 تشرين الثاني 1918 احتلت بريطانيا ولاية الموصل ومن ضمنها كركوك بالطبع وذلك لعلمها المسبق بوجود النفط فيها و أحتقتها ببقية أراضي العراق التي احتلتها أثناء الحرب .

من جهتهم الأكراد بما فيهم أكراد كركوك راجعوا اللجان الأوربية والأمريكية التي تكونت لاستفتاء الشعوب التي انفصلت عن الإمبراطورية العثمانية و وجهوا جلّ اهتمامهم لمؤتمر الصلح في باريس الذي عقد في آذار 1919 وهنا ازدهرت آمال الأكراد بالحكم الذاتي خاصة مع بروز مصطلح حق تقرير المصير للشعوب الذي تبناه الرئيس الأمريكي و رددو ويلسون خلال الحرب العالمية الأولى باعتباره أحد المبادئ الأربعة عشر له وبالفعل سيحصلون على ما يتمنونه لاحقاً في اتفاقية سيفر كما سيتضح .

احتجت هنا فرنسا على التصرف البريطاني بضم ولاية الموصل فعقدت لندن تسوية مع باريس لعدة أسباب منها كما يجمع عليه المؤرخون أطماع بريطانيا في نفط الموصل كذلك خوفها من الثورة البلشفية في روسيا 1917 والخطر القادم من الروس على نفوذهم الإمبراطوري لذلك انتهت المفاوضات الفرنسية البريطانية وفي كانون أول 1918 وافقت فرنسا على إدخال منطقة ولاية الموصل في دائرة النفوذ البريطاني في مقابل أن تأخذ فرنسا 26% من ثروات النفط الموجودة فيها وتم تثبيت الأمر نهائياً في معاهدة سيفر الموقعة في 10-8-1920 وحصلت فرنسا بموجبها زيادة عن نسبة ال 26 % من نفط ولاية الموصل على لواء اسكندرون شمال غرب سوريا .

اتفاقية سيفر كانت مكسباً كبيراً للأكراد حيث نصت فيما نصت على استقلال كردستان حسب البندين 62 و 63 من الفقرة الثالثة ونصت كذلك على السماح لولاية الموصل بالانضمام إلى كردستان استناداً إلى البند 62 .

استقر الأمر نسبياً لبريطانيا خاصة بعد توقيع اتفاقية 1922 مع العراق وصولاً إلى معاهدة لوزان في 24 تموز سنة 1923 بين بريطانيا وفرنسا وتركيا فتحقق عملياً لبريطانيا ضم ولاية الموصل للعراق أي لها حيث اتفقت لندن مع أنقرة في لوزان على ضرورة التوصل إلى حل لمشكلة ولاية الموصل خلال تسعة أشهر اعتباراً من تشرين أول سنة 1923 .

في الملاحظات حول معاهدة لوزان انتبه دارسوها إلى أن أطول بند فيها هو الذي ناقش باستفاضة القضية الكردية وقضية مدينة الموصل بما فيها كركوك واعتبر الكرد وقتها الاتفاقية تراجعاً دولياً عن تحقيق طموحاتهم .

لم يسلم الأتراك للبريطانيين بولاية الموصل فنتج عن هذا صراع بين الدولتين ما أصبح يعرف عالمياً فيما بعد " مسألة الموصل "

تدخلت على إثره عصبة الأمم ففشلت فأصدرت قراراً في 16 كانون الأول/ يناير 1925 بعودة الموصل إلى العراق لكن تركيا لم تعترف به .

دخلت بعدها بريطانيا وتركيا مفاوضات ثنائية أسفرت عن "اتفاقية أنقرة" في الخامس من أيار 1926 ووقع عليها بالإضافة إليهما المملكة العراقية ومن بنود الاتفاقية :

- تبعية ولاية الموصل للعراق وتنازل تركيا عن أي ادعاءات بشأنها.

- حصول تركيا على نسبة 10٪ من عائدات نفط كركوك في الموصل لمدة 25 سنة

- إعطاء تركيا حق التدخل العسكري في الموصل وشمال العراق لحماية الأقلية التركمانية القاطنة هناك إذا تعرضت لأي اعتداء أو لحق بوحدة الأراضي العراقية أي تخريب .

ساهم في تثبيت هذه الاتفاقية على الأقل من الناحية القانونية توقيع معاهدة حسن الصداقة والجوار بين العراق وتركيا في 29 آذار 1946 حيث تم إقرار جميع النقاط المتعلقة بالموصل .

إذن عند هذا الحد انتهت قانونيا ما عرفت بمسألة الموصل لكنها استمرت بالتفاعل داخل تركيا وأبرز المتفاعلين هو كمال أتاتورك الذي اعترض على اتفاقية 1926 وتعهد بالعمل على استعادة مناطق الموصل بما فيها كركوك و إلى يومنا هذا مازالت قضية الموصل بين الساسة الأتراك محل نقاش ومزايدات وأحلام وطموحات استراتيجية وأوراق لعب مع القوى الإقليمية والدولية.

من الراجح عند كثير من المؤرخين أن أول تغيير ديموغرافي في كركوك كان بسبب اضطرار المحتل الإنجليزي الى استقدام العرب والأرمن النازحين من تركيا إلى المدينة للعمل في شركة نفط العراق ومن ثم تلتها قيام حكومة ياسين الهاشمي باستقدام عرب الحويجة الى غربي كركوك بأعداد كبيرة .

خضعت كركوك إلى عملية تعريب في العهد الملكي كما تقول وثائق تلك المرحلة لكنها كانت عملية منظمة وعقلانية دون ضجيج حيث كان نوري السعيد يسعى إلى تعريب المدينة بتوطين الموظفين العرب عبر نقل الموظفين سنويا منها واليها .

خلال العهد الملكي كانت للأكراد مطالبهم المتمثلة بالاعتراف بهويتهم القومية ومنحهم إدارة لا مركزية لمحافظاتهم الكردية ومن بينها كركوك لكن عدم الاستجابة من وجهة نظرهم أشعل تمردا مسلحا بقيادة الزعيم الراحل الملا مصطفى البارزاني بين عامي 1943-1945 .

انتهى التمرد بالفشل بعد القضاء عليه من قبل القوات العراقية ما دفع البارزاني للجوء إلى الاتحاد السوفياتي لا سيما عقب انهيار جمهورية ماهاباد الكردية شمال إيران .

بعد حركة 14 تموز 1958 في العراق دعا عبدالكريم قاسم الملا البزاني للعودة إلى البلاد فنشطت حركة تكريد مدينة كركوك وتجلت هذا بزحف عشرات الآلاف من العوائل الكردية من القرى المحيطة بشمال كركوك إلى مركز المدينة واستيلائها على الأراضي من أصحابها التركمان الأمر الذي أدى إلى نشوب صدامات دامية بين الأكراد والتركمان الذين تحالف معهم العرب وكانت المجزرة يوم 15 تموز عام 1959 خلال مسيرة الذكرى الأولى لحركة 14 تموز حيث قتل وسحل 36 شابا من التركمان في الشوارع وفق معظم الإحصائيات .

بعدها أعلن مصطفى البرزاني ثورته الكردية الثانية عام 1961 وظل التمرد الكردي مشتتاً حتى مجيء حكومة عبدالرحمن البزاز 1966 فاتفق مع البارزاني على منح الأكراد جزءاً من مطالبهم القاضية بحكم لا مركزي في محافظاتهم وعلى رأسها كركوك فتوقف القتال .

في 11 آذار عام 1970 أعلن بيان تفاوض عليه صدام حسين مع البرزاني وأعطى الأكراد بموجب الحكم الذاتي حيث اعترف بالحقوق القومية والثقافية للأكراد لأول مرة في تاريخهم، وسمح بقيام مجالس برلمانية وإدارة محلية لإقليمهم الذي سمي بإقليم كردستان، وضم ثلاث محافظات هي أربيل ودهوك والسليمانية، ما دفع البارزاني لتأجيل قضية كركوك التي ظلت عالقة بانتظار الإحصائيات الرسمية عن نسب القوميات المختلفة فيها والتي كان من المفترض إنجازها عام 1977 .

توترت العلاقة بين البارزاني والدولة العراقية عندما أعلن عن حق الأكراد في نطق كركوك ما دفع بغداد في آذار 1974 لإعلان الحكم الذاتي للأكراد من جانب واحد فقط دون موافقة الأكراد الذين اعتبروا الاتفاقية الجديدة بعيدة تماماً عن اتفاقية 1970 كونها لم تضم مدينة كركوك و خانقين و جبل سنجار لمناطق الحكم الذاتي .

حمل الكرد السلاح مجدداً ودخل على الخط شاه إيران محمد رضا بهلوي الذي زودهم بالأسلحة والمال لكن بعد اتفاق العراق مع شاه إيران في الجزائر عام 1975م تخلى الشاه عن دعم الحركة الكردية المسلحة فانتهدت سريعاً .

هنا من المفيد التذكير بأن إسرائيل سبقت شاه إيران بسنوات في دعم مصطفى البارزاني حيث أقامت علاقة معه منذ ستينيات القرن الماضي فدربت قادة البيشمركة وأقامت مركز اتصال في شمال العراق وفق ما جاء في الصحافة الإسرائيلية .

في هذا السياق يعلق الدكتور جاسم الساعدي في كتابه " أكراد العراق إلى أين " إن الأكراد وفي سبيل تحقيق مصالحهم كانوا مستعدين للتحالف مع الشيطان، ولهذا تعاونوا مع إسرائيل ومع تركيا وإيران رغم أن الأكراد يعيشون في وضع مأساوي في هذين البلدين على عكس العراق الذي تبوأ فيه شخصيات كردية مرموقة مواقع بارزة في الدولة

بعد اتفاق الجزائر 1975 بدأت الدولة العراقية باتخاذ اجراءات عديدة منها:

- ترحيل العوائل الكردية والتركمانية من كركوك وأطرافها إلى مدن العراق الوسطى والجنوبية و تسريح العمال والمستخدمين الكرد من شركات النفط واحلال العمال العرب القادمين من الوسط والجنوب محلهم .
- فصل المدن الكردية التابعة لمحافظة كركوك ذات القومية الكردية ما أدى إلى تقلص عدد الوحدات الإدارية من 23 إلى 11 وحدة فقط

اشتدت الحملات التعريبية بين عامي 1975-1977 وأخذت تجليات عديدة كتقديم الأراضي والمنح المالية للعرب الوافدين ما أدى إلى ارتفاع نسب النمو بين العرب بينما انخفضت في أوساط الكرد والتركمان .

بعد الاحتلال الأمريكي للعراق أشرف الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر على أول انتخابات بلدية في كركوك بتاريخ 24 مايو / أيار 2003 حينها قامت القوات الأمريكية باختيار 300 مندوب عن الكرد والعرب والتركمان والآشوريين كمجمع انتخابي قام بانتخاب مجلس محافظة كركوك المكون من 30 عضوا .

أكمل المجلس دورته الأولى مع إتمام العملية الانتخابية التي جرت في 30 كانون الثاني 2005 والتي أسفرت عن أول مجلس منتخب للمحافظة عن طريق الاقتراع السري المباشر شغل الأكراد فيه 26 مقعدا من أصل 42 ،بينما شغل العرب ستة مقاعد والتركمان تسعة والمسيحيون مقعدا واحدا .

عادت كركوك لمواجهة الأحداث عندما عاد الأكراد للحديث علنا عن رغبتهم في نظام فيدرالي للعراق يضمن استقلال كركوك وضمها لاحقا إلى إقليم كردستان وقد تبنى البرلمان الكردي هذا المشروع الذي قضى بأن تتألف محافظة كردستان من المناطق ذات الغالبية الكردية حسب إحصاء أجري عام 1957م أي قبل تطبيق سياسة "التعريب" في منطقة كركوك. تشمل المناطق الكردية محافظات دهوك وأربيل والسليمانية التي يسيطر عليها الأكراد منذ عام 1991 إضافة إلى كركوك وأنحاء كردية في محافظة ديالى والموصل .

ما سر كركوك حتى تبقى دوما فتيل انفجار مشتعل؟

الجواب مبدئيًا في الموقع الجغرافي الإستراتيجي الذي يجعلها نقطة ربط بين العراق وإيران وتركيا يضاف إلى هذا أنها أحد رؤوس ما بات يعرف بالمثلث السني العراقي كذلك هي أحد زوايا المثلث الإيراني التركي السوري الأمر الذي يضعها على كف أي تصعيد في هذين الثالوثين المأزومين .

زاد في طنبور أهمية كركوك نغمة البحوث الجيوفيزيائية منذ سنة 1927 م والتي أكدت وجود مخزونات هائلة من النفط حيث تقدر كمية المخزون الاحتياطي بأكثر من 10 مليار برميل أي ما نسبته 7.5% من إجمالي الاحتياطي العالمي مع العلم أن حقول كركوك تتميز بغزارة إنتاجها وجودة نبتها ثم أتى اكتشاف اليورانيوم ليزيد الأمور تعقيدا حول المدينة محليا وإقليميا ودوليا ومن نافل القول إن مشارب أهل كركوك تساعد على هذا التعقيد وفي هذا السياق يقول الباحث في الجغرافيا السكانية الدكتور خليل محمد في كتابه " كردية كركوك في ظل الحقائق التاريخية الجغرافية "

- يسكن كركوك مزيج من الأكراد والعرب والتركمان والآشوريين والكلدان والأرمن والصابئة المندائيين والإيزيديين ولعل هذا ما دفع الباحثين إلى تشبيه كركوك بعراق مصغر وينقسم العرب والتركمان والأكراد عرضياً ما بين سنة وشيعة، وينقسم السنة

بدورهم ما بين تيارات ومذاهب أيضاً وكذلك الشيعة، ولا أحد يعرف إلى أين يصل هذا التجزؤ الفسيفسائي -

دائرة المعارف البريطانية تؤكد أن أغلبية سكان كركوك من التركمان ويتواجدون في أحياء التسعين و بريادي والمصلى وتبلغ نسبتهم حوالي 80 % فيما يشكلون الأغلبية في أحياء ساحة الطيران و قورية وإمام عباس وطريق بغداد ويتقاسمون مع الأكراد في حيي شاطرلو و حمام علي بك .

أما بالنسبة للعرب يؤكد الباحثون أنهم ينقسمون إلى قسمين أولهما يشمل العرب الذين يمتد وجودهم إلى مئات السنين وثانيهما يشمل الوافدين إلى المدينة وأطرافها ويتركز وجود العرب في أحياء العروبة و الممدودة و واحد حزيران و النصر، و الواسطي والقادسية والعسكري والنداء و عرفة والعمل الشعبي والحديدية .

فسيفساء كركوك العراقية متداخلة إلى حد بعيد وهذا ما يؤكد الإحصاء الذي قدمته الحكومة العراقية الى لجنة عصبة الأمم سنة 1924 حيث يظهر أن :

- نسبة سكان الكرد 42,5%

- نسبة سكان التركمان 23,4%

- نسبة سكان العرب 31,9%

كذلك يظهر الإحصاء السكاني الذي أجرته الحكومة العراقية سنة 1957 أن سكان المدينة من الأكراد يمثلون الثلث وهي النسبة الأعلى ثم العرب ثم التركمان .

بعد هذا التداخل العرقي المخيف ومع اكتشاف النفط واليورانيوم كان لا بد من الاشتباك والصراع وكل طرف له وجهة نظره

الرواية الكردية

يقول الباحثان الانجليزيان ليام اندرسون و غارث ستانفيلد صاحباً كتاب "مستقبل العراق

: الدكتاتورية، الديمقراطية أم التقسيم؟" المطبوع سنة 2004

- لدى الكرد أكثر السرديات تماسكا بشأن تاريخ كركوك ومستقبلها فمن منظورهم كركوك وما تمثله من رمزية و مستقبلها بوصفها مركزا اقتصاديا ورمزا للسيادة الكردية في المنطقة يشكل تتويجا للمشروع القومي الكردي الذي يسعى إلى وجود كردستان واقعا سياسيا وتعبيرا جغرافيا -

حول هذا الحلم الكردي بضم كركوك يقول الكاتب التركي والباحث في شؤون الأقليات التركمانية أرشد الهرمزي في كتابه " حقيقة الوجود التركماني في العراق "

- مطالبة الأكراد بضم كركوك أمر مبالغ فيه ويقف وراءه سببان أولهما الرغبة في الاستحواذ على الثروة النفطية الهائلة التي تعري كل متطلع للقيام بدور في مستقبل

الخريطة النفطية العالمية وليس في العراق فقط
وثانيهما هو أن كركوك ذات موقع استراتيجي هام يمكن الكرد من لعب دور مؤثر في
سياسات القوى الإقليمية الكبرى مثل سوريا وتركيا وإيران
وثالثهما يتمثل بأن كركوك تعتبر ورقة ضغط مهمة في أيدي الأكراد للضغط على
الحكومتين الأمريكية والعراقية لتحقيق مكاسب سياسية -

الرواية التركمانية

وجهة نظر التركمان التي جاءت على لسان الكثير من كتابهم تستند إلى الظلم الذي لحق
بهم على يد الحكومات العراقية في العصر الحديث وعلى يد الكرد كذلك وهنا يتضح
غضب التركمان من اهتمام المجتمع الدولي بمظلومية الكرد فقط وتجاهل مظلوميتهم والتي
يعززها ما يسمونه تكريد كركوك على يد الأحزاب الكردية بعد عام 2003 وهو ما فاقم
مخاوفهم على هويتهم الاجتماعية والسياسية والثقافية من بطش التغول الكردي .

الهواجس التركمانية أنفة الذكر أتت واضحة في بنود ما عرف بميثاق كركوك الذي صدر
بعد اجتماع مجموعة من الأحزاب والمتقنين التركمان في 5-2-2008

ومن بنود الميثاق " العمل على أن يكون للتركمان دور محوري وأساسي في إدارة كركوك
على جميع الأصعدة وأن تناط لهم مناصب سيادية فيها ولا تقل نسبة تمثيلهم في هذه
الإدارة عن 32% "

الرواية العربية

عرب كركوك كما يقول مجمل ممثليهم يرفضون التبعية لحكومة كردستان في حال
انضمام كركوك للإقليم لأنهم يرون وجودهم مشروعاً في المدينة التي يملكون بها حقوقاً
تاريخية منذ الفتح الإسلامي مع ما أكسبهم هذا من خصوصية ثقافية كذلك يقول شيوخ
عشائهم إنه من الصعب عليهم التخلي عن أراضيهم ومصادر رزقهم ويتبعون هذه الحجة
بالتلميح والتصريح حول مبالغة الأكراد في وصف معاناتهم على يد الحكومات العراقية
ويقللون من أعداد الكرد المهجرين .

هذه مجمل الروايات المحلية لكن المشكلة لا تقف عند هذا الحد فالروايات الإقليمية
والدولية حاضرة بقوة في مسألة كركوك وهي :

الرواية التركية

تعتقد أنقرة أن لها الحق في التدخل في الشأن العراقي حسب اتفاقيتي 1926 و 1946 القاضيتين " بحق تركيا التدخل في ولاية الموصل والأراضي المحيطة بها بمساحة 90 كم مربع، كحماية لحياة أبناء عرقهم من خطر وتهديد الآخرين وأن حدوث شيء من قبيل التقسيم يجعل الاتفاقية ملغاة".

برأي الباحثين الترك والعرب فإن تركيا لن تقبل بضم كركوك لإقليم كردستان لأن هذا الانضمام يمنح الأكراد مساحة جغرافية إضافية فضلاً عن ثرواتها التي ستعطي الكرد قوة اقتصادية كبيرة تساعد على إقامة دولتهم المستقلة الأمر الذي يشجع أكراد تركيا على الحذو حذو أكراد العراق وهذا خط أحمر تركي لا يتساهلون به لاعتبارات أمنهم القومي .

بالتالي لن يتراجع الأتراك عن تطبيق وجهة نظرهم في كركوك أو عرقلة وجهات النظر الأخرى بالحد الأدنى وهذا ما يقوله الساسة الأتراك صراحة .

الرواية الإيرانية

لعل الغريب في موقف طهران هو قيام حلفائها في العملية السياسية بتمرير المادة 140 في دستور العراق الدائم سنة 2005 لتثبت في قضية كركوك ولتؤكد مضامين المادة 58 من قانون ادارة الدولة للفترة الانتقالية حيث أكدت المادة على الاتي:

أولاً: تتولى السلطة التنفيذية اتخاذ الخطوات اللازمة لاستكمال تنفيذ متطلبات المادة (58) بكل فقراتها من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية بكل فقراتها.

ثانياً: المسؤولية الملقاة على السلطة التنفيذية في الحكومة الانتقالية والمنصوص عليها في المادة (58) من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية تمتد وتستمر الى السلطة التنفيذية المنتخبة بموجب هذا الدستور على ان تنجز كاملة (التطبيع، الاحصاء وتنتهي باستفتاء في كركوك والمناطق الأخرى المتنازع عليها لتحديد إرادة مواطنيها) في مدة أقصاها 2007 /12 /31.

ترى أطراف سياسية سنية أن إيران شجعت الكرد من خلال المادة 140 وطريقة تمريرها في اللحظات الأخيرة على التحرك لضم كركوك وغاية طهران هي إنهاء فكرة الكيان الكردي القائم من خلال استنزاف الأحزاب الكردية في مسألة كركوك لعلها باستحالة ضم كركوك وبالتالي فقدان الأكراد ما حصلوا عليه من امتيازات بعد سنة 1991 .

وفي المقلب الآخر تقول الوقائع إن إيران قامت بين حين وآخر بقصف القرى الكردية وحرضت التركمان والعرب واتفقت مع تركيا على التدخل لمنع تنفيذ المادة 140 كما يحلم الأكراد وبالتالي بقاء وضع كركوك متوتراً قابلة للتفجير ما يضغط على واشنطن

ويحرجها ويمنعها من الضغط على طهران عبر ورقة الدولة الكوردية القوية التي ستضم كركوك وهذه تعتبر كذلك خطأ أحمرًا إيرانيًا لدورها في رعاية الكرد الإيرانيين .

الرواية الأمريكية

بيضة القبان في مسألة كركوك هي البيضة الأمريكية وهنا يعتقد الكثير من الباحثين أن واشنطن ورغم علاقاتها الاستراتيجية مع الأكراد غير أنها ليست ميالة لمنحهم كركوك مبدئيًا بسبب ثرواتها النفطية وهذا يعني بشكل أو بآخر إخلالا في التوازن الاستراتيجي للمنطقة ولو بحدده الأدنى انطلاقًا من العراق وهنا يصبح مفهوما رفض واشنطن لرغبة الأكراد الملحة في تطبيق المادة 140 من الدستور والدعوة الأمريكية المتكررة لإيجاد صيغة لمستقبل كركوك في ظل مقترحات الأمم المتحدة وهذه سياسة أمريكية تلعب على حبال الفرقاء العراقيين منسوخة عن السياسة البريطانية أيام احتلالها للعراق .

هذه المواقف المحلية والإقليمية والدولية المتباينة من كركوك انعكست بشكل واضح على العملية السياسية في العراق شهدت تجاذبات وصلت حد الاختناقات في كثير من الأحيان .

جاءت حكومة نوري المالكي ببرنامج محدد في [الفقرة 22 المتعلقة بمدينة كركوك](#) ما يلي :

" تلتزم الحكومة بتنفيذ المادة 140 من الدستور، والمعتمدة على المادة 58 من قانون إدارة الدولة المتمثلة بتحديد مراحل ثلاث: التطبيع والاحصاء والاستفتاء في كركوك وغيرها من المناطق المتنازع عليها وتبدأ الحكومة إثر تشكيلها في اتخاذ الخطوات اللازمة لإجراء التطبيع بما فيها إعادة الأفضية والنواحي التابعة لكركوك في الأصل وتنتهي هذه المرحلة في 29 مارس/ آذار 2007 حيث تبدأ مرحلة الإحصاء فيها من 31 مارس/ آذار 2007 وتتم المرحلة الأخيرة وهي الاستفتاء في 2007/11/15 "

ثم شكل المالكي ما سمي بلجنة تنفيذ المادة 140 برئاسة هاشم الشبلي وأصدرت اللجنة سلسلة من القرارات رفعتها إلى المالكي قرر عرضها على مجلس رئاسة الجمهورية ومن ثم عرضها على مجلس النواب وهنا برزت المشكلة حيث استنفذت المادة 140 رصيدها بعد أن تجاوزت السقف الزمني المقرر لتنفيذ بنودها في 2007/12/31 .

لم يتم إجراء الإحصاء في العراق ما دعا الأمم المتحدة برغبة أمريكية للتدخل وإرسال ممثل لها وهو الدبلوماسي السويدي ستيفان دي ميستورا .

بعد نفاذ الرصيد الزمني لمادة 140 كانت مواقف الأطراف متباينة :

الموقف الكردي يرى أن المواد الدستورية لا تموت وفي هذا السياق قال النائب عن كتلة التحالف الكردستاني محمود عثمان إن المواد الدستورية لا يمكن إلغاؤها ومدة تطبيق أي

مادة ينظم بملحق قانوني يمكن تغييره .

الموقف التركماني يرى أن المادة 140 فقدت دستوريته وبالتالي يفترض البحث عن الحلول البديلة.

وصل الاحتقان مداه بعد تصويت البرلمان العراقي يوم 22 يوليو/ تموز 2008 على مشروع قانون انتخابات مجالس المحافظات والذي تضمن مادة تتأجل بمقتضاها انتخابات مدينة كركوك إلى أجل غير مسمى ما أدى إلى انسحاب نواب التحالف الكردستاني من الجلسة تبع هذا خروج مظاهرات حاشدة متضادة الأهداف في كركوك

في ظل هذه المعمعة الدستورية والنيابية كان لافتاً دور مبعوث الأمم المتحدة دي ميستورا حيث تنفق معظم القوى السياسية العراقية من غير الكردية أن دي ميستورا كان انتقائياً فجاءت لقاءاته مع الأكراد متعددة وواسعة بينما لم يعط لبقية الأطراف فرصة لشرح وجهة نظرها انتقائية .

لم يقف دي ميستورا هنا بل قدم مبادرة تقضي بتقسيم الأراضي في كركوك واقصبتها وتوزيعها على أساس أغلبية وأقلية فكانت الردود على المبادرة عنيفة وخاصة على طرحها القاضي بتقسيم الأراضي المتنازع عليها واستبدالها بحسب التوزيعات السكانية والإثنية أي إدراج مناطق تدخل خارج حدود محافظة كركوك وبالتالي افتتح دي ميستورا مرحلة جديدة من الصراع ووسع إطار الصراع ليشمل مناطق ونواحي تتداخل في محافظات أخرى.

تقول الفعاليات السياسية التركمانية والعربية إن دي ميستورا يعطي الأكراد الحق القانوني في تملك الأراضي التي يسيطرون عليها منذ 2003 .

بقي حال كركوك بين شد وجذب وفي هذه الأثناء أصدرت منظمة مجموعة الأزمات الدولية في شهر تشرين أول 2008 تقريراً حول الحلول المطروحة مسألة كركوك

يعرض التقرير صفقة شاملة تتمحور حول " النفط مقابل الأرض " مقرونة بأن يؤجل الأكراد مطالبهم بكرركوك عشر سنوات على أن يحصلوا في المقابل على ضمانات أمنية لحدود إقليمهم الداخلية بالإضافة إلى حق إدارة ثروتهم المعدنية ويضيف التقرير «صفقة كهذه ستوضح المكسب المهم الذي حققه الأكراد من خلال حكمهم الذاتي المحدود الناجم عن حرب الخليج في العام 1991 خصوصاً بعد نيسان 2003, وفي الوقت نفسه احترام الخط الأحمر العربي- العراقي وكذلك الدول المجاورة بخصوص كركوك»

ويمضي التقرير إلى أن «هذه الصفقة تشمل تنازلات مؤلمة لكل الجوانب والتي من المحتمل أن لا تتم بدون تدخل دولي قوي» ويقترح التقرير على الحكومة العراقية الطلب رسمياً من مجلس الأمن الدولي إعطاء بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI)

السلطة لتوجيه مفاوضات المبادلة العظمى وتسريع المفاوضات حول القوانين الفدرالية المتعلقة بالنفط وتجنب التحركات من جانب واحد والتوصل بالاتفاق مع المساعدة الفنية لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق إلى تعريف «الأراضي المتنازع عليها»

كما يرى التقرير «تأسيس محافظة كركوك كمحافظة قائمة بذاتها أو إقليم خاص لمدة انتقالية مدتها عشر سنوات»، وإيجاد نظام لتقاسم السلطة في كركوك بما يتماشى مع المادة 23 من قانون انتخابات المحافظات»

ويضيف التقرير بأنه على حكومة كردستان «التعامل مع اهتمامات تركيا بخصوص حزب العمال الكردستاني وقدرته على استخدام أراضي إقليم كردستان كمسرح لشن هجمات في مقابل تأسيس تركيا روابط نظامية مع حكومة الإقليم والعمل مع الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان للسماح بنقل النفط والغاز من الإقليم عبر تركيا والسعي لسياسة حدودية اقتصادية مفتوحة مع العراق، من ضمنها إقليمها الكردستاني»

المتتبع لواقع الأحداث بعد 2008 وإلى يومنا الحالي يرى أن ما أوصى به تقرير مجموعة الأزمات الدولية هو تقريبا ما حدث.

مرحلة تنظيم الدولة

كل ما سبق حدث قبل وقوع واقعة تنظيم الدولة وسيطرته على مناطق واسعة غرب وشمال غرب العراق في العاشر من حزيران 2014 لتتوالى الأحداث ومنها :

قيادة شرطة كركوك في العاشر من حزيران 2014 أعلنت أن مسلحين من تنظيم الدولة سيطروا على الأبنية الحكومية والأمنية في ناحية الزاب غربي كركوك وقضاء الحويجة ونواحي الرياض والعباسي والرشاد وأوضحت أن أول وحدة إدارية ضمن محافظة كركوك سقطت هي ناحية الزاب بعد أن تركت القوات الأمنية المتواجدة هناك من الجيش والشرطة واجبها مما سمح لعناصر التنظيم الدخول للناحية دون قتال والسيطرة على مبنى الشرطة والإدارة المحلية وفق مصادر قيادة شرطة كركوك .

وقتها قال رئيس مجلس قضاء الحويجة حسين علي صالح "أصبح القضاء قبل قليل بيد تنظيم داعش"

إذن سقطت المنطقة الجنوبية من محافظة كركوك وهي تضم قضاء الحويجة وناحيتي الزاب والرياض وتسكنها أغلبية عربية سنية كما سيطر التنظيم على حقل نفط خباز جنوبي كركوك بعد طرد قوات البيشمركة منه إلا أن البيشمركة تمكنت بعد ثلاثة أيام فقط، وبدعم من التحالف الدولي، من استعادة السيطرة على الحقل وتحرير مبنى شركة نفط الشمال ومع نهاية سنة 2015 كان التنظيم يحكم سيطرته على نحو 20% من مساحة محافظة كركوك .

الثابت وفق الميدان أن تنظيم الدولة لم يسيطر على كافة أراضي محافظة كركوك غير أنه أعلن بالطبع عن تشكيل ولاية كركوك وقام بتعيين والي لتلك المناطق هو نعمة عبد نايف الجبوري .

قام التنظيم بإجراء تغييرات في خريطة إدارته للمناطق الواقعة تحت سيطرته في محافظة كركوك، حيث قام بإلحاق ناحية الزاب الأسفل بولاية نينوى كذلك ربط التنظيم قضاء طوزخرماتو ونواحي آمرلي وسليمان بيك وقادر كرم بولاية كركوك .

مع بداية أفول قمر التنظيم بدأت خسارته لقضية كركوك تبعاً لكن بقي في حوزته جيب كبير جنوب غربي المحافظة يضم قضاء الحويجة وناحية الرياض والزاب في حين تحكم قوات البيشمركة قبضتها على بقية أجزاء المحافظة وهذا الكلام صحيح حتى تاريخ كتابة هذه السطور .

شن التنظيم العديد من الهجمات على مدينة كركوك لعل أبرزها ما حدث في 21 أكتوبر/ تشرين الأول 2016 حيث أعلنت وكالة أعماق التابعة للتنظيم السيطرة على ثمانية أحياء في كركوك

وعلى قضاء الدبس شمال كركوك وقطع الطريق الواصل بين بغداد وكركوك .

انتهى الهجوم بالقضاء على مسلحي التنظيم من قبل قوات البيشمركة التي أعلنت سيطرتها التامة على الموقف بعد أيام .

يرى خبراء أمنيون أن هذا الهجوم جاء من قبل التنظيم تشتيت أنظار القوات الحكومية التي كانت قد بدأت معركتها على مدينة الموصل وهذا ما يعيد طرح السؤال الأمني الملك وهو لماذا تم تجاوز قضاء الحويجة والذهاب مباشرة للموصل؟

الإجابة برأي فعاليات كركوك المحلية تعكس صراع الأجندات بين الحكومة المركزية وإقليم كردستان وعدم تحديد الجهة النهائية التي تسيطر على كركوك وأراضيها وبالتالي غض الطرف عن تحول القضاء للمركز الأكثر أهمية للتنظيم في تلغيم السيارات وإرسال عناصره لمهاجمة الإقليم .

وهذا يتفق مع تقرير نشرته صحيفة وول ستريت جورنال أكدت فيه أن " الحويجة أصبحت تعرف بالأنبار الشمال وأنها واحدة من آخر الأماكن المتبقية التي يقوم تنظيم الدولة بتفخيخ السيارات فيها وتجهيز المتفجرات "

كذلك جاء في تقرير الـ وول ستريت جورنال تصريح لميثم الزبيدي وهو أحد قادة الميليشيات الشيعية في كركوك حول أن " الحويجة سكنين في خاصرة شمال العراق والحكومة استعجلت استعادة الموصل قبل الحويجة لأسباب سياسية وضغوط دولية "

يعتقد الخبراء الأمنيون أن تنظيم الدولة لا يستطيع السيطرة على مدينة كركوك لأن سكانها من الأكراد يشكلون قوة كبيرة معادية له والتنظيم يدرك هذا جيدا لذلك فكل عملياته في كركوك هي للإشغال فقط وفق المفهوم العسكري .

من نتائج هجوم تنظيم الدولة على كركوك ما لحق بعرب كركوك الأصليين والنازحين الذين رحلتهم قوات الأسايش ما جعل منسقة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق ليز غراند تقول إن " 250 عائلة نازحة من العرب السنة أجبرت على مغادرة كركوك و لا دليل على أن هذه الأسر ساعدت تنظيم الدولة " واعتبرت غراند أن " توقيت الخطوة يشير إلى أن الهجوم استخدم ذريعة لإجبار هذه العوائل على الخروج من كركوك " .

هذا التصرف من الأسايش يبدو مفهوما مع قول محافظ كركوك نجم الدين كريم إن عناصر التنظيم المهاجمين هم عبارة عن خلايا نائمة تحركت من داخل المدينة .

يقول مايكل نايتس الباحث في معهد واشنطن للدراسات: "عندما تسيطر قوة معادية على كركوك، يعني ذلك قطع المنطقة الكردية إلى شطرين وإن تدفق قوات البيشمركة إلى كركوك في آب 2014، أدى إلى تجريد الجبهات الأخرى من القوى المدافعة إلى حد أن هجوم تنظيم الدولة أوصله إلى أربيل تقريباً

ويضيف نايتس أن " حزب الاتحاد الوطني الكردستاني هو المسيطر على مدينة كركوك لكن

الحزب الديمقراطي الكردستاني يعمل على تعديبه تدريجياً حيث وسع سيطرته على غرب كركوك في تموز 2014 بما في ذلك حقلَيْ النفط باي حسن وأفانا التابعين لشركة نفط الشمال "

مرحلة ما بعد التنظيم

يقول مركز [الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية](#) في دراسة له " إن المجتمع العراقي شديد التنوع لم يسبق له أن بلغ درجة من التفكك مثل التي وصل إليها اليوم والتي تجعل العراق مهياً للدخول في متاهة جديدة من الحروب الداخلية بمجرد الانتهاء من الحرب على داعش "

ويضيف المركز في ذات الدراسة أن " فصائل الحشد الشعبي الشيعية وقوات البيشمركة الكردية ستكونان مؤثرتين في معارك تثبيت الخرائط الطائفية والعرقية الجديدة وربما ستكون كركوك هي المحطة الأولى في ذلك التثبيت " .

أحد الإرهاسات المهمة ما حدث في بداية آذار من العام الحالي حيث اقتحمت عناصر تابعة للاتحاد الوطني الكردستاني مقر شركة نفط الشمال ليكون المحتجين بصوت عال على هذا الفعل هما الجبهة التركمانية وهي أكبر مكون سياسي للتركمان العراقيين التي قال رئيسها أرشد الصالحي " إن فرض الإرادة على مقدرات كركوك من قبل طرف حزبي واحد يشكل تهديدا لمستقبل المحافظة وهذا ينذر بتحول الصراع النفطي في المحافظة إلى صدام من نوع آخر سيكون أخطر من تنظيم داعش "

أما المحتج الثاني كان الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي قال "إن السيطرة على شركة نفط الشمال في كركوك لن يصب في صالح سكانها ولا القوى الكردي."

في سياق تبرير الهجوم قال مسؤول تنظيمات الاتحاد الوطني الكردستاني في محافظة كركوك أسو مامند إن ما جرى هو " رسالة إنذار إلى الحكومة العراقية بالتوقف عن محاولة إرسال نفط كركوك إلى المحافظات العراقية الأخرى " .

الحدث الثاني المهم وقع بتاريخ 14 آذار/مارس 2017 حيث نشر المكتب الإعلامي لمحافظة كركوك، كتاباً رسمياً لمحافظ كركوك نجم الدين كريم جاء فيه " بمناسبة نوروز وكون كركوك من المناطق المتنازع عليها والمشمولة بالمادة 140 من دستور العراق نطلب من مجلسكم إقرار وجوب رفع علم كوردستان بجانب علم الجمهورية العراقية في جميع دوائر المحافظة، وفي المناسبات الرسمية " .

وبالفعل صوت مجلس المحافظة بعد مقاطعة المكونين العربي والتركمانى بالموافقة على كتاب المحافظ ورفع العلم الكردي لتندلع شرارة أشعلت أو كادت ناراً عظيمة تحت رماد كركوك .

هنا لا بأس من الإشارة إلى أن محافظ كركوك الدكتور نجم الدين كريم ينتمي للاتحاد الوطني الكردستاني المقرب تاريخياً من إيران وهو رئيس سابق لمعهد واشنطن للأكراد .

قال كريم في حديث قديم إذاعة سوا الأمريكية " إن الولايات المتحدة ستغير موقفها من مسألة المحافظة على وحدة الأراضي العراقية " هذا التصريح يبدو في السياق مع السرد التالي.

في عام 1993 تأسست في تل أبيب منظمة تحت اسم جمعية الصداقة الإسرائيلية الكردية رأسها اليهودي الكردي موتي زاكن والذي عمل كمستشار لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو للشؤون العربية وأثناء عمله مع نتنياهو عام 1996 تشكلت في واشنطن مؤسسة معهد واشنطن للأكراد الذي كان أحد رؤسائه نجم الدين كريم .

رئيس وزراء إقليم كردستان نيجرفان بارزاني هنا مجلس كركوك بقرار رفع العلم كما أصدرت رئاسة الإقليم بياناً وصفت فيه رفع علم الإقليم بأنه أمر طبيعي وقانوني وهذا يعني وفق الظاهر اتفاق الحزبين الكرديين الرئيسيين غير أن في الأمر تفصيل سيتضح لاحقاً .

التركمان في كركوك تظاهروا ضد رفع العلم وقال رئيس الجبهة التركمانية أرشد الصالحي إن من حق التركمان رفع اعلامهم إلى جانب العلم العراقي لكنه خص المحافظ كريم بالقول إنه " يسعى إلى خلق الفتن والعداء بين التركمان والأكراد "

وجاء متناغماً مع هذا موقف تركيا التي قال رئيسها رجب طيب أردوغان " لا يمكن لأحد أن يدعي أن كركوك له وحده، ومن يدعي ذلك سيدفع ثمناً غالياً " كذلك صدرت تصريحات من مسؤولين أتراك على مستويات متعددة رافضة للخطة الكردية .

ترى جهات صحفية تركية أن تأييد مسعود برزاني لرفع العلم أغضب أنقرة جداً باعتبار أن تركيا ترى نفسها حليفاً لرئيس إقليم كردستان مسعود البارزاني.

أصبح من الواضح أن أهداف أنقرة من هذا التحالف عديدة منها قطع الطريق على البيشمركة حتى لا تعمل على استثمار دورها في الحرب على داعش فتبسط نفوذها على الإقليم كذلك تهدف أنقرة للتضييق على حزب العمال الكردستاني المحظور لديها لذلك تحالف أردوغان وبرزاني ضد أكراد تركيا وأكراد سوريا الذين دخلت كل من واشنطن وموسكو بقوة على خطهما ومن الخلف طهران والنظام السوري .

الحكومة العراقية أخذت موقفاً حاسماً في رفض رفع العلم الكردي وهذا جاء متنسلاً مع الرغبة الإيرانية التي كانت وراء رفض البرلمان العراقي رفع العلم الكردي ومتفقاً مع الموقف الرسمي الإيراني ولم تكثف طهران بموقفها وموقف بغداد لكنها أرسلت قائداً فيلق القدس الجنرال قاسم سليمان في زيارة قالت الأوساط الكردية إنها للوساطة بينها وبين بغداد .

اللافت في زيارة سليمان هو ما ذكره مصدر رفيع المستوى في الاتحاد الوطني لفرانس برس ان "سليمانى تباحت مع قيادات الاتحاد الوطني حول مشاكل بين قادة الحزب"

توضح هذه الجزئية مدى العلاقة التي تربط الاتحاد الوطني بطهران ما يلقي ظلالاً كثيفة حول عدم موافقتها على الإجراء الذي اتخذته الاتحاد الوطني برفع العلم من الأصل .

إن صحت الفرضية هذه فهي تقود بالضرورة إلى أن إيران هي من أوجت للاتحاد الوطني بفكرة

رفع العلم لإحراج الديمقراطي الكردستاني في الشارع الكردي وبالتالي اضطراره لمسايرة الطالبانيين وصولاً إلى نقطة الصدام بين برزاني والأتراك .

لكن تصريحات مسعود برزاني الأخيرة تشير إلى عكس هذا خاصة عندما قال " لا توجد أية فرصة للمساومة على مدينة كركوك ويجب تطبيق المادة 140 من الدستور "

كذلك أعلنت قيادة الإقليم أن موعد تنظيم الاستفتاء العام لمواطني الإقليم الكردي حول موضوع تقرير المصير سيكون قبل نهاية هذا العام وكأن برزاني يقول لحليفه التركي شكراً لقد أصبح تحالفنا من الماضي .

الموقف الأهم من مسألة كركوك برمتها بما فيها مسألة العلم يكمن في الموقف الدولي وفي القلب منه واشنطن التي بدت وتبدو جاهزة للاعتراف بالدولة الكردية وهذا واضح من خلال تحالفاتها العسكرية على الأرض في العراق وسوريا .

هنا يبدو المسار الثالث واضحاً في رفع العلم كمسألة اتفق عليه الحزبان وبدعم دولي لتوحيد الشارع الكردي كمقدمة للاستفتاء ومن ثم الانفصال بعد ضم كركوك خاصة في ظل واقع الإقليم الحالي الغارق في الديون و التناحر الحزبي والسياسي .

الدولة الكردية الموعودة هي الابن الشرعي القادم للطموحات الغربية في تقويت المنطقة و المعنى الأهم والأكثر فاعلية هنا هو تركيا وإيران المقبلتين بحكم الضرورة على تحالف صميمي ضد هذا الأمر .

الخلاصة

يتفق كثير من الباحثين في مسألة كركوك على وصفها بالعراق المصغر أو ببرميل بارود وفي ظل هذه الرؤية يعتقدون أن محافظة كركوك يمكن أن تكون بداية صراع جديد في العراق بعد تنظيم الدولة بسبب تعاضم قوة الميليشيات الشيعية من جهة وتزايد قوة البيشمركة الكردية من جهة أخرى مع تضاعف دور الجيش العراقي يضاف إلى هذا الطموح الكردي المنفلت و المدعوم دولياً بالاستقلال وتوسيع حدود الإقليم ليشمل كركوك الغنية بالثروات ما ينذر بمعارك تصل حد الحرائق المتنقلة عبر مناطق العراق نتيجة التهتك الذي لحق ببنية المجتمع .

إذن ربما يقف العراق على أعتاب مرحلة جديدة بعد انتهاء تنظيم الدولة تكون سمتها الأبرز هي الحروب الأهلية المركبة ذات الطابع الطائفي والقومي .

على الهامش الاتفاقيات والمعاهدات التركية العراقية والأجنبية بخصوص كركوك:

اتفاقية سايكس بيكو بين فرنسا وبريطانيا	تم الوصول إليها بين شهري نيسان وأيار من سنة 1916 قضت بتبعية ولاية الموصل ومن ضمنها كركوك للنفوذ الفرنسي
اتفاقية مودروس بين الدولة العثمانية والحلفاء في الحرب العالمية الأولى	30 تشرين الأول 1918 قضت بفصل قرابة 90% من أراضي ولاية الموصل عن الدولة العثمانية
اتفاق بين فرنسا وبريطانيا	كانون أول 1918 رضيت فيه فرنسا بدخول ولاية الموصل ضمن السلطة البريطانية مقابل أن تأخذ 26% من نفط الولاية
معاهدة سيفر	موقعة في 10-8-1920 بين الدولة العثمانية والحلفاء في الحرب العالمية الأولى وحصلت فرنسا بموجبها زيادة عن نسبة ال 26% من نفط ولاية الموصل وانضمام الولاية بما فيها كركوك لكرديستان المستقلة
معاهدة التحالف العراقية البريطانية	10 تشرين الأول 1922م تثبتت فيها السلطة البريطانية العسكرية الاقتصادية على ولاية الموصل ونفطها لمدة 25 سنة
معاهدة لوزان	24 تموز سنة 1923 بين بريطانيا وفرنسا وتركيا وقضت بضرورة التوصل إلى حل لمشكلة ولاية الموصل خلال تسعة أشهر اعتباراً من تشرين أول سنة 1923
عصبة الأمم	تصدر قراراً في 16 كانون الأول

1925 بعودة الموصل إلى العراق و لم يحظ باعتراف الأتراك	
الخامس من تموز 1926 بين بريطانيا وتركيا والمملكة العراقية نصت على تبعية ولاية الموصل للعراق وتنازل تركيا عن أي ادعاءات بشأنها و حصول تركيا على نسبة 10٪ من عائدات نفط كركوك لمدة 25 سنة وإعطاء تركيا حق التدخل العسكري في الموصل وشمالي العراق لحماية الأقلية التركمانية القاطنة هناك إذا تعرضت لأي اعتداء أو لحق بوحدة الأراضي العراقية أي تخريب	اتفاقية أنقرة
29 آذار 1946 ونصت فيما يتعلق بالموصل ومحيطها ومن ضمنه كركوك على جميع ما نصت عليه اتفاقية أنقرة	معاهدة حسن الصداقة والجوار بين العراق وتركيا

المراجع:

-كتاب "مشاهدات وانطباعات من الشرق والغرب - رؤية يمنية في أدب الرحلات " ، تأليف عبد الوهاب محمد العمراني ، والذي صدر عن دار الخليج للنشر والتوزيع .

-خلاصة تاريخ الكرد وكردستان من اقدم العصور التاريخية محمد أمين زكي, محمد علي عوني
صدر عن شركة نوابغ الفكر

-حوادث ووقائع كركوك من سنة 1112 الهجرية المصادف 1700 الميلادية ولحد اعلان - العهد
الجمهوري في العراق - سنة 1377 هـ / 1958 م في الرابع عشر من تموز .ك - نجاة كوثر
أوغلو

-أكراد العراق إلى أين -جاسم الساعدي

- خليل محمد -كردية كركوك في ظل الحقائق التاريخية الجغرافية
- مستقبل العراق : الدكتاتوريه، الديمقراطية أم التقسيم؟ " المطبوع سنة 2004 - ليام اندرسون
وغارث ستانفيلد
- أرشد الهرمزي في كتابه " حقيقة الوجود التركماني في العراق "

إدراك للدراسات والاستشارات